



اجتماع الهيئة العمومية لشبكة النساء العراقيات
"ريادة وتواصل للمسيرة النسائية في العراق"
بغداد في 17 تشرين الثاني 2007

ورقة حول التعديلات الدستورية

المحامية تأميم العزاوي

t_womaniraq@yahoo.com

لقد سعت شبكة النساء العراقيات بجد وحرص شديد، على أن يكون الدستور العراقي مجسداً لطموحات الشعب العراقي بكل مكوناته الملونة، كوحدة واحدة بلا تمييز، وكأداة هامة لبناء دولة القانون والحق والعدالة، وتطوير أسس المجتمع المدني. وأن يكفل الدستور تصفية التركة الثقيلة للجهود الطويلة من التخلف والجهل، والإقصاء والتهميش الذي عانت منه المرأة العراقية وإبعادها عن مواقع صنع القرار، وان يدعم كل ما يناهض كافة أشكال التمييز ضدها، ويعمل على المساواة بينها وبين صنوها الرجل، في كافة ميادين الحياة المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

وكانت الحركة النسائية العراقية تتطلع، ولا تزال، إلى دستور دائم يحقق إقامة نظام ديمقراطي مزدهر، يعزز من مكانة العراق الإقليمية والدولية. ورغم ما إشمئ عليه الدستور من مبادئ أساسية للحقوق والحريات، إلا أنه جاء خالياً من الإشارة إلى إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة، فجاءت مطالبة شبكة النساء العراقيات مع مجموعة أخرى من التجمعات النسائية (تحالف نساء الرافدين، تحالف النساء الوطني، شبكة الموقف الكردستانية) بإطلاق حملة للتعديلات الدستورية منذ 2006 ولا تزال مستمرة، رافقتها العديد من النشاطات التي قامت بها المنظمات النسائية والمنظمات غير الحكومية في كل المحافظات، كان من أهدافها:

1. صدور دستور مدني يضع المبادئ الأساسية لدولة المواطنة والتعددية والمساواة والعدالة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان لجميع العراقيين بدون تمييز.

2. تشذيب الدستور من المواد أو الصياغات أو العبارات ذات الصبغة المذهبية ، من ديباجته ونصوصه ، ومنها المادة 41 ، اجتناباً لتكريس الطائفية ، ومن أجل احتواء الارهاب والعنف الطائفي السائد في البلد ، وتأثيراته المدمرة على المدى القريب والبعيد في غرس الكراهية والتباعد بين مكونات المجتمع العراقي .
3. التزام الدستور بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي صادق عليها العراق .

قامت الحركة النسائية العراقية ومنظماتها بهذا الخصوص بالآتي:

1. توجيه رسائل إلى بعض الشخصيات الرسمية وغير الرسمية بغية الحصول على برقيات إسناد من قبلهم .
2. توجيه رسائل إلى الشخصيات الثقافية المؤثرة في الساحة العراقية وخارجها للكتابة عن قضايا المرأة، وإشراكهم في عملية التأثير والضغط .
3. أشراك قضاة ومختصين قانونيين في نشاطات الحملة.
4. عقد العديد من المؤتمرات وورش العمل والفرق الجواله والاستفتاء وجمع التواقيع في المناطق والأحياء السكنية .
5. عقد الندوات وورش العمل في المؤسسات الحكومية والتعليمية والثقافية، للتوعية بدوافع الحملة وأهدافها ، بالإضافة إلى تنظيم فعاليات نسوية متنوعة (لقاءات عامة- لقاءات بشخصيات مؤثرة ...)
6. كما أنها قامت بعقد لقاءات مع السادة المسؤولين في الحكومة العراقية ومجلس النواب ولجنة التعديلات الدستورية ، وغالبيتهم أشادوا بالروح الوطنية التي تدعو لها الحركة النسائية العراقية، والشعور العالي بالمسؤولية من أجل تحقيق الأمن والاستقرار والحفاظ على الوحدة الوطنية . شملت اللقاءات السيد رئيس الجمهورية ، والسيد نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي ، ومع السيد رئيس إقليم كردستان ، والسيد رئيس مجلس النواب ، إضافة إلى لقاءات أخرى مع قادة سياسيين من كتل مختلفة ، كالتقاء الجماعي الذي عقد في مجلس النواب في 30 نيسان 2007 ، بحضور عدد من النواب والنائبات ، من بينهم أعضاء في لجنة التعديلات الدستورية .
7. عقد وفد باسم الحركة النسائية وبمشاركة أحد القضاة ، اجتماعاً مطولاً مع السيد رئيس لجنة التعديلات الدستورية في 12 أيار ، وحضرته أيضاً عضوة في لجنة التعديلات الدستورية ، ورئيسة لجنة المرأة والطفل والأسرة في مجلس النواب . وبعد نقاش

مستقيض ، طلب السيد رئيس لجنة التعديلات الدستورية من الوفد تقديم صيغة كبديل عن المادة 41 من الدستور .

8. وبناءً على هذه الاتصالات والمقابلات والمشاورات المعمقة ، فقد تقدمت شبكة النساء العراقيات وتحالف نساء الرافدين وشبكة الموقف الكردستانية ، بمذكرة إلى رئيس وأعضاء لجنة التعديلات الدستورية ، مؤرخة في 14 آب هذا العام ، أكدت فيها على المواقف الأنفة الذكر ، ومقترحة في الوقت نفسه تعديلاً للمادة 41 ، في حال عدم الاتفاق على شطبها ، بصياغة عامة محايدة تنسجم مع النصوص الأخرى المثبتة في باب الحقوق والحريات من الدستور ، وعلى الشكل التالي :

" تكفل الدولة تنظيم الأحوال الشخصية للعراقيين بقانون "

9. كما قام وفد باسم الحركة بعقد لقاء مع نائب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد شولنبرغ ، بحضور ممثلين عن مكتب الدعم الدستوري ومكتب حقوق الإنسان في يونامي ، في الخامس عشر من أيار عام 2007 . وناقش معهم وثيقة التوصيات المقدمة ، التي جاءت غير واضحة ومتناقضة مع التوصيات الصادرة عن الوكالات الثلاث مجتمعة (اليونيسيف واليونسكو واليونيفيم) ، كما طالب الوفد من قبل مكتب الدعم الدستوري إلى لجنة التعديلات الدستورية ، وطالب الوفد بأن يكون لبعثة الأمم المتحدة في العراق دوراً في لفت انتباه الساسة العراقيين للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادق عليها العراق ، وأهمية إدراجها في الدستور باعتبارها أحد مصادر التشريعات الوطنية ، إضافة إلى أهمية دور البعثة في ضمان تطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن العراق، وبالتحديد 1483 ، 1511 ، 1546 .

10. وبعثت الحركة برسائل إلى شخصيات دولية ذات تأثير ، كالأمين العام للأمم المتحدة والسيدة نانسي بيلوسي المتحدثة باسم الكونغرس الأمريكي ، متضمنة أهدافها ومنطلقاتها بشأن التعديلات الدستورية ، ومطالبتهم بالتحرك لتأييدها .

11. جرى توثيق جميع اللقاءات والاجتماعات وتوزيعها على صناعات القرار والمنظمات النسائية وغيرها من أجل الاطلاع والمتابعة .

وخلال فترة الصيف لم تنجز لجنة التعديلات الدستورية أعمالها كما كان يفترض ، ووافق البرلمان على تمديد فترة نشاطها حتى نهاية هذا العام . وفي الوقت نفسه ، بدرت تصريحات رسمية من اللجنة تشير إلى ان المادة 41 من الدستور هي واحدة من النقاط الخلافية إلى جانب مواد أخرى بحاجة إلى متابعة . وبعد انتهاء العطلة الصيفية للبرلمان في بداية أيلول الماضي ،

لم يرشح تحرك جديد من قبل اللجنة الدستورية حول التعديلات ، وقد يكون سببها الأزمة الراهنة في العملية السياسية ، وخاصة التباين في مواقف مختلف الكتل السياسية حول جملة قضايا منها وضع الحكومة .

وإذ ترحب شبكة النساء العراقيات بوجود عضو لجنة التعديلات الدستورية في مؤتمرها السادس ، من أجل الاستئناس برأيه حول آخر تطورات نشاط اللجنة المذكورة ، تجدد في الوقت نفسه ، المطالب التي سبق ان رفعتها في المذكرة المؤرخة في 14 آب الماضي ، بصدد مايلي :

1. توضيح موقف لجنة التعديلات الدستورية بشأن المقترحات التي تقدمت بها الحركة النسائية .

2. الطلب من لجنة التعديلات الدستورية استضافة وفد باسم الحركة النسائية لحضور أحد اجتماعاتها من أجل ابداء وجهة نظرنا ، والتعاون للوصول إلى توافق وطني يخرج شعبنا من دوامة الأزمة السياسية ، التي أضعفت مؤسسات الدولة إلى حدٍ بعيد ، وفسحت المجال أمام قوى الارهاب والجريمة أن تصل بالوضع إلى كارثة إنسانية متعددة الأوجه .

3. السماح لخبراء من شبكة النساء العراقيات بحضور جلسات لجنة التعديلات الدستورية كمراقب ، والتواصل مع أعضائها لتحقيق التفاعل بين منظمات المجتمع المدني ولجنة التعديلات الدستورية .

وفي الختام لا بد لنا أن نذكر ، بأن مطالبنا هذه قد إنطلقت من حرص الحركة النسائية العراقية على تعزيز الوحدة الوطنية بين كافة مكونات الشعب العراقي ، بالاستناد إلى مبادئ المواطنة والتعددية وروح التسامح ، والمحافظة على النسيج الاجتماعي لشعبنا ، وأرثه القانوني العريق وخاصة ما يتعلق بضمان حقوق الأسرة والمرأة ، التي من الواجب أن يجسدها الدستور ليحقق نهضة العراق ، ويبني دولة القانون وحقوق الإنسان .

=====